

## التقسيم الطائفي يؤسس لدويلات صغيرة في لبنان

الفساد والمحسوبية والطائفية تدخل البلد في نفق مظلم



الغضب دائم في لبنان

لبنان، تقضي بتقسيم البلاد وفق 6 كتونات متداخلة جغرافيا 3 منها للمسيحيين و3 أخرى للمسلمين. ويشرح شمس الدين أنه في ظل تفكك الدولة وانحلالها، يعتبر البعض أن التقسيم أو الفيدرالية يمكن أن يكون الحل الأنسب للبنان، وقد يشكل مخرجا للوضع الراهن، إلا أنه يستبعد حصول ذلك.



منير ربيع  
استثمار سياسي في  
الأزمات بهدف شد  
العصب الطائفي

لينا الخطيب  
الفساد وثقافة الإفلات  
من العقاب منتشرة  
في الدولة اللبنانية

وقال إن هذه الصيغة لم ينجح اعتمادها في الحرب الأهلية على الرغم من أن المناطق كانت شبه منفصلة عن بعضها البعض وكانت الأرضية مهياة حينها لذلك، لكن لم يحصل. وأوضح أن كل الصيغ تبقى مطروحة نظريا في ظل تردّي الأوضاع، لكن لا يمكن تطبيقها فعليا على الأرض ولا حتى دستوريا أو قانونيا.

خلال الإصلاح لاستبدال النظام السياسي الحالي القائم على المحاصصة الطائفية. ويقول الباحث منير ربيع إن الواقع الحالي والمدمر "خلق كيبانات صغيرة في ظل كثرة الحديث مؤخرا عن تنامي نزعة الفيدرالية أو التقسيم في لبنان".

ووفقا لآخر إحصاء أجرته الشركة الدولية للمعلومات عام 2019 فإن عدد سكان لبنان يبلغ 5.5 مليون نسمة، 69.4 في المئة منهم مسلمون (31.6 في المئة شيعة، 31.3 في المئة سنة)، أما المسيحيون فيشكلون 30.6 في المئة من مجمل السكان.

ويرى الباحث في الشركة الدولية للمعلومات محمد شمس الدين أن اللجوء إلى تقسيم البلاد طائفا أو مناطقيا كان قد طرح في السابق في بدايات الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990. ويشير شمس الدين إلى أن هذا الطرح يعتمد صيغة نظام فيدرالي للبنان، يقسم من خلالها إلى عدة مقاطعات وفقا لاعتبارات طائفية، ويكون لكل مقاطعة نظامها الخاص في الإدارة، ولكن جميعها تبقى تحت علم واحد وعملة واحدة وجيش وطني واحد وسفارات خارجية واحدة.

وفي مايو من العام الماضي نشر الأمين العام للمؤتمر الدائم للفيدرالية في لبنان الفرد رياشي، خارطة "مقترح تطبيقي لإنشاء الدولة الفيدرالية في

جزيرة في النظام الاقتصادي للبلاد، بالإضافة إلى إنهاء المحاصصة التي زادت من تفاقم الأزمات اللبنانية.

## الفساد ومقترح الفيدرالية

تقول الباحثة لينا الخطيب، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد تشاتام هاوس الملكي البريطاني للشؤون الدولية، إن "الفساد منتشر في الدولة اللبنانية كما هو الحال في ثقافة الإفلات من العقاب".

وترى الخطيب أن "الأحزاب السياسية تعامل مؤسسات الدولة كمصدر للخيل، حيث الطوائف إما تتواطأ بنشاط في الفساد وإما تغض الطرف عن جرائم خصوصها لحماية نظام آخر يعمل لصالحها".

ويبرز التعطيل الحكومي الحاصل في التشكيل الحكومي تلك الرؤية. ويسعى السياسيون إلى السيطرة على الوزارات لتوجيه الموارد والتمويل إلى حلفائهم، وكسب تاييدهم في مناطقهم. وتوضح الخطيب أنه على الرغم من أن النظام السياسي الحالي "معبى بشكل قاتل"، إلا أنه يتمتع بالمرونة نظرا للماوى الذي يوفره للفساد والحساسيات الطائفية والدينية المرتبطة بتقسيم السلطة.

وتؤكد الباحثة اللبنانية أن "لبنان يمكن أن يتعافى من أزماته المستمرة من

شرعية في المناطق والبلدات، حيث النفوذ الحزبي يطغى على مؤسسات الدولة. ويعيش لبنان على وقع انهيار اقتصادي مستمر منذ عامين. ويشهد البلد منذ أشهر أزمة محروقات متفاقمة تنعكس بشكل كبير على مختلف القطاعات من مستشفيات وأفران واتصالات ومواد غذائية.

## الانقسام الطائفي

يقول المحلل السياسي اللبناني منير ربيع إن الواقع الحالي هو "نتيجة أزمات متعددة تضرب لبنان اقتصاديا واجتماعيا وتندرج بانهايار ما تبقى من الدولة ومؤسساتها"، معتبرا أن "بعض القوى السياسية تستثمر في تلك الأزمات بهدف شد العصب الطائفي والمذهبي واستثماره لغايات سياسية أو انتخابية".

ويعطي مثلا على هذا السلوك ما حصل في أعقاب انفجار عكار وهي منطقة ذات غالبية إسلامية سنية، حيث قال عون إن منطقة الشمال تحوي جماعات متشددة لخلق الفوضى الأمنية، بالإضافة إلى تصريحات صهره جبران باسيل الذي قال إن "عكار أصبحت وكأنها خارج الدولة بسبب قطع الطرقات ومصادرة صهاريج المحروقات"، داعيا إلى إعلانها "منطقة عسكرية".

ورد رئيس تيار المستقبل سعد الحريري بأن "التهم الموجهة إلى منطقة عكار والشمال باطلة"، وقال إن "عكار ليست قنطرة وليست خارج الدولة". ويرفض ربيع هذه المقاربة التي تزيد من حدة الانقسام الطائفي، ويقول إن القوى السياسية في لبنان تسعى إلى شد العصب والاستثمار السياسي والمذهبي بالأحداث الجارية في البلاد. ويؤكد أن هذا السلوك في السياسة ينطوي على مخاطر عديدة، من بينها تعزيز منسوب الانقسام الطائفي والمناطقية الذي يؤسس لدويلات صغيرة، لافتا إلى أن "هناك قوى سياسية لا تهتم إلا بالمناطق المسيحية، في مقابل قوى سياسية أخرى لا تهتم إلا بالمناطق الإسلامية، ما يعزز الانقسام وتدمير الدولة".

وتعاني مؤسسات الدولة من الفساد حسب ما تظهره بيانات مؤسسات محلية ودولية. وتطالب الدول المانحة بإجراء إصلاحات

فتح الانفجار الدامي في عكار وما نتج عنه من اتهامات طائفية ومناطقية باب النقاش واسعا بشأن طبيعة النظام السياسي الحالي اللبناني ومدى فشله في معالجة الأزمات المختلفة التي تعيشها البلاد، بالإضافة إلى ما يترتب على هذا السلوك من مخاطر تعزز الانقسام وتؤدي إلى تأسيس دويلات صغيرة في لبنان.

بيروت - ينذر الوضع اللبناني المتردي بدخول البلاد في حالة انهيار تام على خلفية الانسداد السياسي الحاصل في ملف تشكيل الحكومة وتفاقم الخلافات القائمة على أساس طائفي بين المكونات الرئيسية، بعد الانفجار الدامي الأخير في عكار.

ولا يتوانى الخبراء والمحللون المتابعون للشأن اللبناني في تحذير الطبقة السياسية من التصادي في التعطيل ووضع العراقيل أمام إيجاد حلول لإخراج لبنان من أزمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تتضاعف في كل مرة مع حصول تطورات أمنية وميدانية.

ويرى هؤلاء أن مواصلة حالة الانسداد الطائفي وتزايد خطاب الكراهية من شأنهما إعادة الوضع اللبناني إلى ما عاشته البلاد في مرحلة الحرب الأهلية المدمرة.

وظفت على السطح نقاشات واسعة حول التقسيم الطائفي للبلد في أعقاب الاتهامات التي أطلقها الرئيس ميشال عون وصهره رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، بعد انفجار عكار الذي راح ضحيته 28 لبنانيا.

وأعاد الانفجار وما نتج عنه من تحريض طائفي باب النقاش مجددا حول حاجة لبنان إلى نيل تلك الطائفية المتغلطة في نسج المجتمع، والبحث عن صيغ أخرى غير المحاصصة الحالية بين الفقاء السياسيين.

وتعد منطقة عكار الأكثر فقرا في لبنان، وطالما اشتكى أهلها من إهمال مؤسسات الدولة كافة وغياب الخدمات عنها. وفاقم انهيار الاقتصاد الوضع المعيشي سوءا

في المنطقة التي شهدت الثلاثاء الماضي انقطاعا في الاتصالات والإنترنت والكهرباء لعدم توفر مادة المازوت. وما يعزز من احتمال تلاشي الدولة هو تراجع دور مؤسساتها في المناطق الواقعة خارج العاصمة بيروت، مقابل



الغضب دائم في لبنان

## هل يمضي السودان في طريق تسليم البشير إلى لاهاي

ترقب للقرار النهائي لمجلسي السيادة والوزراء حول تسليم المطلوبين

مختلطة بين السودان ومحكمة لاهاي أو ممثل المتهمين أمام المحكمة في لاهاي. ويبدو أن الخيار الأخير المرجح في ضوء تحركات السلطة الانتقالية في السودان.

ولم تغب الحركة الإسلامية السودانية النزاع السياسية المعزول عن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي لحاكمته بتهم تتعلق بجرائم حرب وجرائم أخرى ضد الإنسانية. ويعد تسليم البشير ومحاكمته دوليا مطلبيا شعبيا سودانيا بعد نحو ثلاثين عاما قضاها الرئيس المعزول في السلطة تخللتها حروب ونزاعات ومعارك دامية سواء في دارفور أو في مناطق سودانية أخرى.

ويؤكد رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان

إنه "لا توجد علاقة بين مصادقة السودان على ميثاق روما لمحكمة لاهاي وتسليم المطلوبين في جرائم دارفور"، لكنه يوضح أن "السودان ملزم بالخضوع للمحكمة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي والإبادة الجماعية بعد المصادقة لتحال الجرائم الجديدة إلى محكمة لاهاي".



كريم خان  
السودان ملتزم بتحقيق العدالة وأحكام قرار مجلس الأمن رقم 1593

ويقول بانقا إن "المطلوبين للمحكمة الدولية محالون إليها بقرار مجلس الأمن رقم 1593 قبل توقيع السودان على ميثاق روما". وتابع بالقول إن "هناك خلافا بين مجلسي السيادة والوزراء حول هذه القضية، فبعض أعضاء مجلس السيادة يرون أن القضاء السوداني راغب وقادر على محاكمة المتهمين داخل البلاد، وأن هذا الأمر يتعلق بالسيادة"، لكن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية آنذاك فاتو بنسودا تحدثت عن عدم اعتراض مسؤولي الحكومة السودانية على تسليم المتهمين. وبحثت الحكومة السودانية في السابق ثلاثة خيارات لمحكمة المتهمين عن جرائم في دارفور وهي إما تشكيل محكمة خاصة أو محكمة هجينة

وتوجد تساؤلات حول الفاتورة السياسية والقانونية التي يمكن أن تدفعها السلطة في السودان في حال تسليم المطلوبين وإمكانية فتح الباب أمام المحكمة لفتح ملفات الانتهاكات أثناء النزاع المسلح في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق خاصة بعد الموافقة على فتح مكتب للمحكمة في الخرطوم.

وتقاتل الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال - القوات الحكومية في الولايتين منذ يونيو عام 2011. وفي الثاني عشر من أغسطس الجاري أعلن مدعي عام المحكمة عن توقيع مذكرة تفاهم جديدة مع الحكومة السودانية تشمل تسليم مجمع من صدرت بحقهم أوامر القبض عليهم.

وسبق تلك المذكرة توقيع السودان ومحكمة لاهاي منتصف فبراير الماضي مذكرة تفاهم بشأن محاكمة علي محمد علي عبدالرحمن، المعروف بـ"علي كوشيب" أحد زعماء ميليشيا "الجنجويد" السودانية الذي سلم نفسه للمحكمة في يونيو 2020.

ويقول مراقبون إن تسليم السلطة الانتقالية للمطلوبين إلى المحكمة الدولية في لاهاي سيخفف كثيرا من الضغوط الشعبية التي تطالب بضرورة محاكمة البشير ومساعديه على ما عاشته البلاد من "جرائم طوال الثلاثين عاما التي قضاها في السلطة".

يرى الخبير القانوني والقيادي في حزب المؤتمر الشعبي تاج الدين بانقا

عن مجلس السيادة أو القوى السياسية الأخرى. وتفسير تلك النقاشات إلى وجود نية لدى السلطتين المدنية والعسكرية نحو استكمال مسار العدالة الانتقالية، ومحاكمة المجرمين الذين تطلخت أيديهم بالفساد والانتهاكات طوال الحقبة الماضية من حكم البشير.

واتخذت الخرطوم قرارا يقضي بتسليم المطلوبين إلى محكمة لاهاي. ومن بين هؤلاء البشير ووالى شمال كردفان السابق أحمد محمد هارون، ووزير الدفاع السابق عبدالرحيم حسين، وعبدالله بنده وهو أحد قادة المتمردين في دارفور.

وتتهم محكمة لاهاي هؤلاء بارتكاب جرائم حرب وإبادة وجرائم ضد الإنسانية خلال النزاع المسلح الذي اندلع في دارفور عام 2003 بين القوات الحكومية وحركات مسلحة متمردة.

ترقب الأوساط السياسية والقانونية في السودان الاجتماع المشترك لمجلسي السيادة والوزراء للمصادقة على قرار مجلس الوزراء بتسليم البشير والمطلوبين الآخرين، بالإضافة إلى الانضمام لميثاق روما.

ويؤدي المجلسان أعمال المجلس التشريعي إلى حين الاتفاق بين أطراف مجلس شركاء الفترة الانتقالية على تشكيل المجلس كي يؤدي دوره التشريعي إلى حين إجراء انتخابات في نهاية الفترة الانتقالية مطلع العام 2024.

## الخرطوم - لم تتوان السلطة الانتقالية

في السودان عن التأكيد على المضي قدما في طريق تسليم الرئيس المعزول عمر حسن البشير ومساعديه إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي لحاكمته بتهم تتعلق بجرائم حرب وجرائم أخرى ضد الإنسانية.

ويعد تسليم البشير ومحاكمته دوليا مطلبيا شعبيا سودانيا بعد نحو ثلاثين عاما قضاها الرئيس المعزول في السلطة تخللتها حروب ونزاعات ومعارك دامية سواء في دارفور أو في مناطق سودانية أخرى.

ويؤكد رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان



الغضب دائم في لبنان